الأمم المتحدة

E/CN.6/2014/NGO/92

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: English

**لجنة وضع المرأة**

**الدورة الثامنة والخمسون**

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

**متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات**

## بيان مقدم من الحزب الراديكالي عبر الوطني، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

271213 271213 13-60490X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

## البيان

### تكثيف الجهود العالمية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

يعد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أحد الانتهاكات الأكثر انتشاراً والممنهجة لحقوق الإنسان العالمية في الكرامة الشخصية، والتي تُرتكب ضد ملايين النساء والفتيات على نطاق العالم، لتعتدي على سلامتهن البدنية والنفسية، وتلحق أضراراً بحياتهن بطريقة لا يمكن تداركها. إنها إهانة للكرامة الإنسانية وانتهاك لحقوق الإنسان الأساسية، ويُعتقد الآن أن نطاقها الجغرافي يتجاوز تلك البلدان التي اعتُبرت على مر التاريخ من معاقل هذه الممارسة.

ويعد توفير الإرادة السياسية على أعلى المستويات، وهو ما يشجعه العمل على المستوى الشعبي، كما يستمد الشجاعة من هذا العمل على المستوى الشعبي، أحد الإنجازات الرئيسية في الحرب على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث طوال العقد الماضي. ويعد اعتماد قرار الجمعية العامة ١٤٦/٦٧ بالإجماع في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ خطوة أساسية إلى الأمام في تركيز الإرادة السياسية على هذه المعركة ضد هذا الانتهاك لحقوق الإنسان. ويواصل الحزب الراديكالي عبر الوطني، مع منظمة لا سلام بدون عدالة، ولجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية، ومنظمات غير حكومية أخرى، دفع الحملة الدولية التي أدت إلى اعتماد القرار الذي يركز الآن على تنفيذه.

ويعد القرار ١٤٦/٦٧ محورياً لأنه يعترف بأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث انتهاك لحقوق الإنسان، كما يعترف بخطورته وأثره على حياة ملايين السكان، ويُظهر الالتزام الواضح والإرادة السياسية على أعلى المستويات لمحاربته. كما أنه يعكس ويمكن أن يعزز الخطوات الهامة التي اتخذت بالفعل على المستوى الإقليمي، مثل البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والذي يطالب الدول الأطراف باعتماد جميع التدابير السياسية والتشريعية اللازمة للقضاء على تشوية الأعضاء التناسلية للإناث بصورة كاملة.

ويعزز القرار ١٤٦/٦٧ تهيئة بيئة سياسية واجتماعية تتحدى المواقف والسلوك فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتسهيل القضاء عليه. وهو يفعل ذلك عن طريق الاعتراف بما يعنيه تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، باعتباره شكلاً من أشكال من العنف الجنسي ضد الأطفال والنساء، والمساعدة على تغيير الحديث، والاستجابة المطلوبة، تبعاً لذلك.

ويساعد القرار ١٤٦/٦٧ أيضاً على تعزيز تهيئة بيئة قانونية يمكن أن تدعم وتقود الالتزام السياسي والاجتماعي بإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، حيث يُعتبر التشويه

علامة واضحة وصريحة وملموسة على التزام الدولة بالقضاء على هذه الممارسة. ومن الناحية الحيوية، يعترف القرار بأن التشريع الذي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يكتسب أهمية أساسية بتوفير إطار للعمل، يحث الدول على اتخاذ جميع التدابير الضرورية، بما في ذلك إصدار وإنفاذ تشريع لحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وحماية النساء والفتيات من هذا الشكل من أشكال العنف، وإنهاء الإفلات من العقاب.

وعلاوة على ذلك، يعزز القرار ١٤٦/٦٧ جهود آلاف النشطاء الذين يعملون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ليروا أن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث قد اقتصر على كتب التاريخ. ويشيد بأولئك الذين كانوا من الشجاعة بحيث اعترضوا على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عندما كان الحديث عن هذا الموضوع يعتبر من المحظورات، ويشجع أولئك الذين لا يزالون يعملون في مثل هذه البيئات، معرضين أنفسهم في أغلب الأحوال لمخاطر شخصية كبيرة. وهو يشجع أولئك الذين يعملون من أجل إصدار تشريع يحظر هذه الممارسة والامتثال له، ويوفر لهم الشرعية، داعماً نضالهم بإظهار أن المجتمع الدولي يقف بصلابة إلى جانبهم. ويعترف بشجاعة النساء والفتيات اللاتي اعترضن على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ويساعدهن على منح الثقة لأولئك الذين يريدون أن يقولوا لا، ولكن ينقصهن الدعم للقيام بذلك.

وبعد اعتماد القرار ١٤٦/٦٧، أصبح من المهم الآن ضمان تنفيذه بالكامل وتجسيد هذا النجاح التاريخي. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الحزب الراديكالي عبر الوطني، هو ومنظمة لا سلام بدون عدالة، يحث الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة على تشجيع وتسهيل أقصى حد من التوعية عن وجوده ومضمونه، والإسراع بترجمة مبادئه وأحكامه إلى قوانين وطنية فعالة، وإلى برامج عمل إقليمية ووطنية. ومن الضروري أيضاً تحسين التعاون بين جميع المنظمات المعنية بمسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتحسين تبادل المعلومات، وتآزر الأعمال، وتعزيز السياق والإطار اللازمين للنشاط على المستوى المجتمعي. وهكذا، نصل في النهاية إلى جوهر المسألة: فتأثير القرار يكمن، ليس في قاعات المباني في نيويورك أو جنيف، وإنما في حياة السكان العاديين، وكثير منهم لم يزوروا قط هذه المباني، ولكنهم يتطلعون إلى الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، ووكالاتها للمساعدة على جعل العالم مكاناً أفضل.

ولا يزال الحزب الراديكالي عبر الوطني ومنظمة لا سلام بدون عدالة، إلى جانب شركائهم، يشاركون في زيادة الوعي، ودعم الضحايا، ومساعدة النساء والفتيات المعرضات للخطر. ونحن نطالب الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة بتعزيز تعاونها مع جميع قطاعات ومستويات المجتمع للتكلم بصوت واحد، واتخاذ موقف مشترك لا لبس فيه.